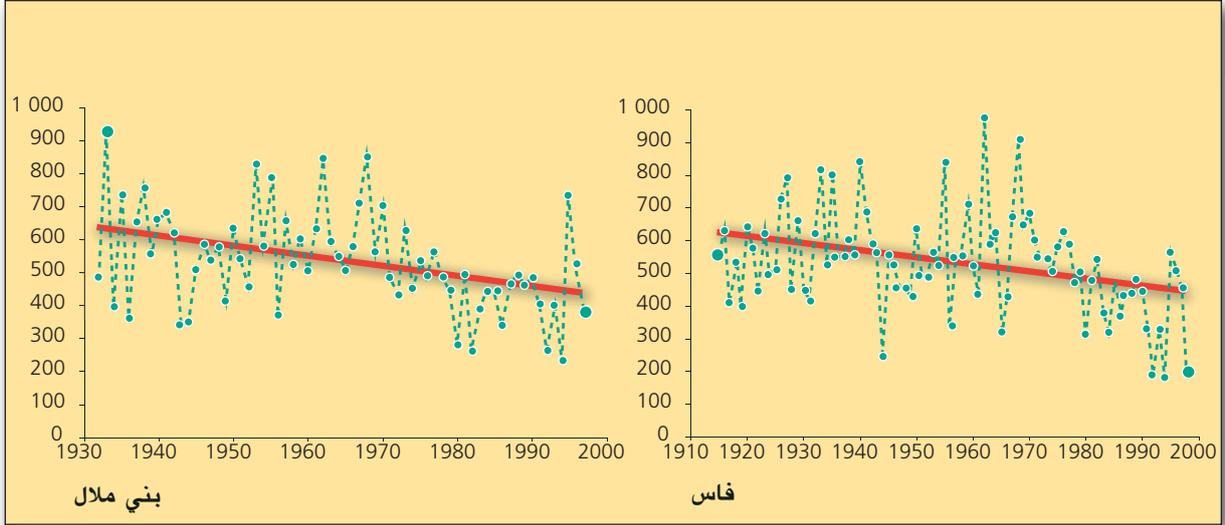


مناخ، هيدروليّات، بيئة وتراب

| | |
|----|--|
| 53 | تطور كمية التساقطات المطرية |
| 53 | تطور المناخ المرتفع لشهر يوليو بوجدة وطنجة |
| 54 | الإمكان المتوافر من الماء |
| 54 | خريطة التساقطات |
| 55 | الموارد المائية |
| 55 | طاقة التخزين للسدود |
| 56 | الحجم السنوي المنظم للمياه حسب الفرد |
| 57 | خريطة الموارد المائية |
| 58 | تطور مجموع المساحات المهيأة من طرف الدولة بالهكتارات |
| 58 | تطور نسبة التزويد بالوسط القروي (برنامج PERG) |
| 59 | تطور المياه الجوفية |
| 60 | خريطة البيئة الطبيعية |
| 61 | خريطة هشاشة الأوساط البيئية |
| 62 | خريطة المناطق الغابوية |

تطور كمية التساقطات المطرية

مظاهر عشوائية لكميات الأمطار، مع توزيع غير متساو وغير منتظم على امتداد قرن. غير أن الاتجاه بميل نحو التراجع على صعيد كل أماكن القياس تقريبا

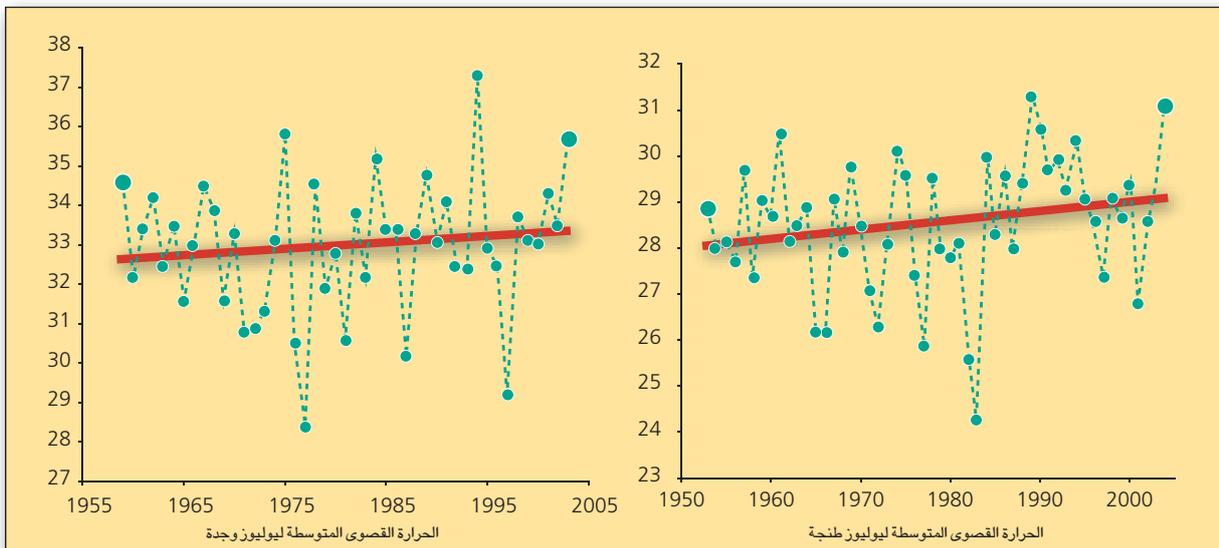


سجلت التساقطات اتجاهها عاما نحو التراجع في جميع المناطق المغربية. فضلا عن كونها نادرة تميزت كذلك بفوارق مجالية هامة ويتقلبات قوية، بين سنوات جفاف حادة تارة وسنوات غيث قوية. وخلال الحقبة الزمنية 1955-2004، عرف المغرب 7 فترات من الجفاف المدقع، 5 منها بعد 1975. ينحصر عدد الأيام الممطرة في 50 يوما في عدة مناطق من التراب الوطني. هذان العاملان أي الندرة وعدم الانتظام يبرزان الميزة الحاسمة للإشكالية المائية بالمغرب ويفسران الهشاشة الكبيرة للنشاط الفلاحي والاقتصادي تجاه المعطى المناخي. يقع المغرب داخل منطقة قاحلة ونصف-قاحلة، ويخضع أيضا لمتوسط درجات الحرارة السنوية المرتفعة، حيث تفوق 20°C في الجنوب وهي أكثر اعتدالا على السواحل. تطور معدل الحرارة خلال الخمسين سنة الأخيرة، في عدة محطات للأرصاد الجوية الوطنية، يدل على أن درجات الحرارة القصوى الشتوية، والدنيا والقصوى الصيفية، تندرج على الأصح في اتجاه الارتفاع، بينما تميل درجة الحرارة الدنيا الشتوية نحو التراجع. بالنظر للتوجهات العامة، يسجل المغرب ارتفاعا في متوسط درجات الحرارة بحوالي 1°C ، تماشيا مع الظاهرة الإجمالية للتدفئة.

الحرارة القصوى المتوسطة ليوليوز بوجدة وطنجة

تطور المناخ المرتفع لشهر يوليوز

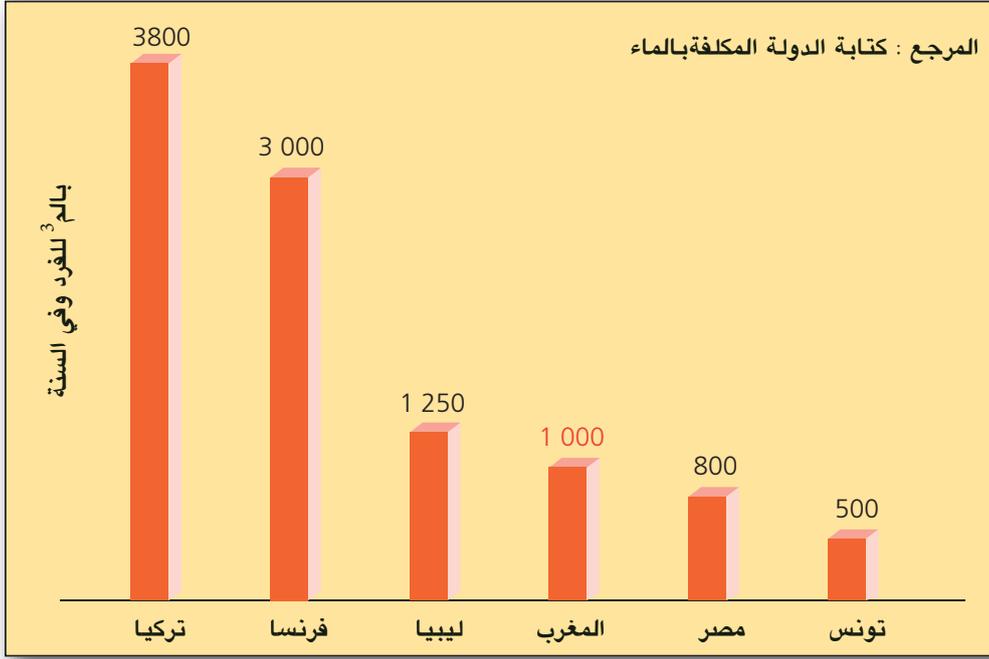
بوجدة وطنجة



الإمكان المتوافر من الماء

مخزوننا من الموارد المائية محدود

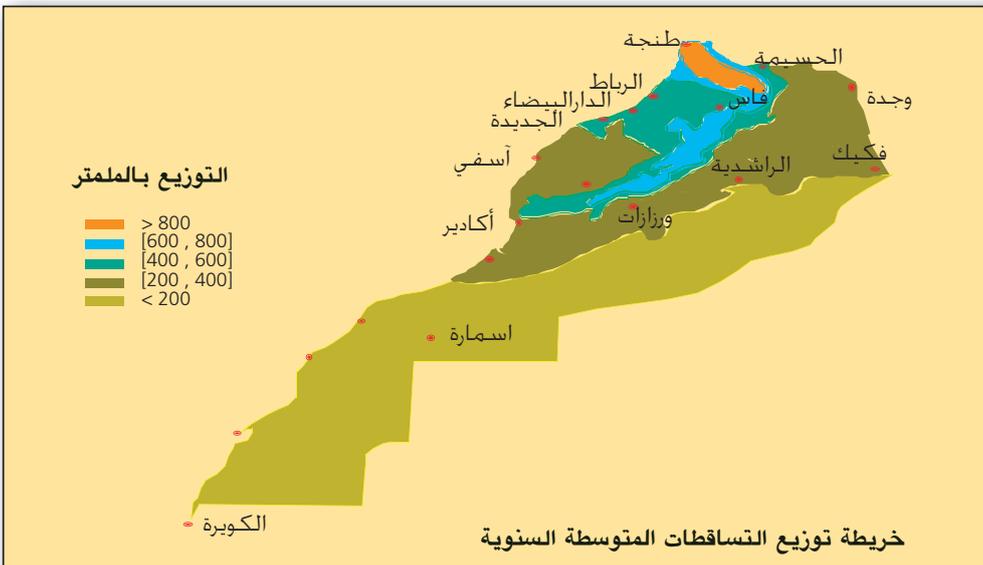
يتوفر المغرب على مخزون محدود من الموارد المالية، كان يقدر بـ 2580 م³ الفرد/سنة، ولا يتعدى حاليا 1000 م³ الفرد/سنة، مما يضع المغرب تحت وطأة الضغط المائي (بين 100 و 1700 م³ الفرد/سنة) وندرة الماء (بين 500 و 1000 م³ الفرد/سنة)، من الملاحظ أن حالة القلة تبتدئ دون 500 م³ الفرد/سنة.



خريطة التساقطات

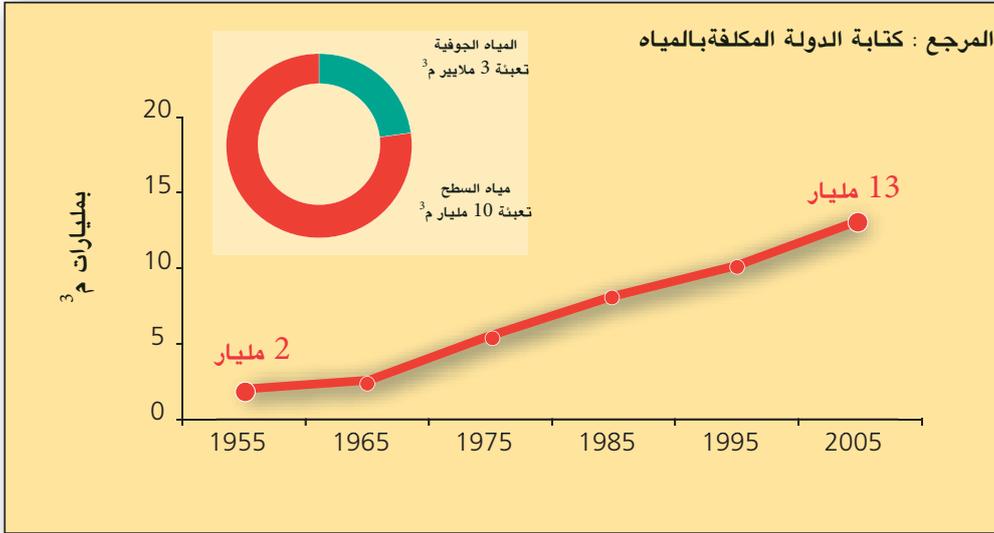
توزيع غير متساوي في الفضاء للكمون المائي

يتلقى المغرب في المعدل 140 م³ من الماء سنويا، تتبخر منها 80%. ويبقى توزيع التساقطات غير متساوي في الزمان والمكان، حيث تتراوح بين 1850 سم في الشمال وأقل من 100 سم في الجنوب، بقدر المخزون المائي بـ 29 مليار م³/سنة. يمكن تعبئة 19 مليار منها فقط تمثل مياه السطح 79% منها (15 مليار م³ / سنة) والمياه الجوفية 21% (4 مليار م³ / سنة).



تطور الموارد المائية المعبأة

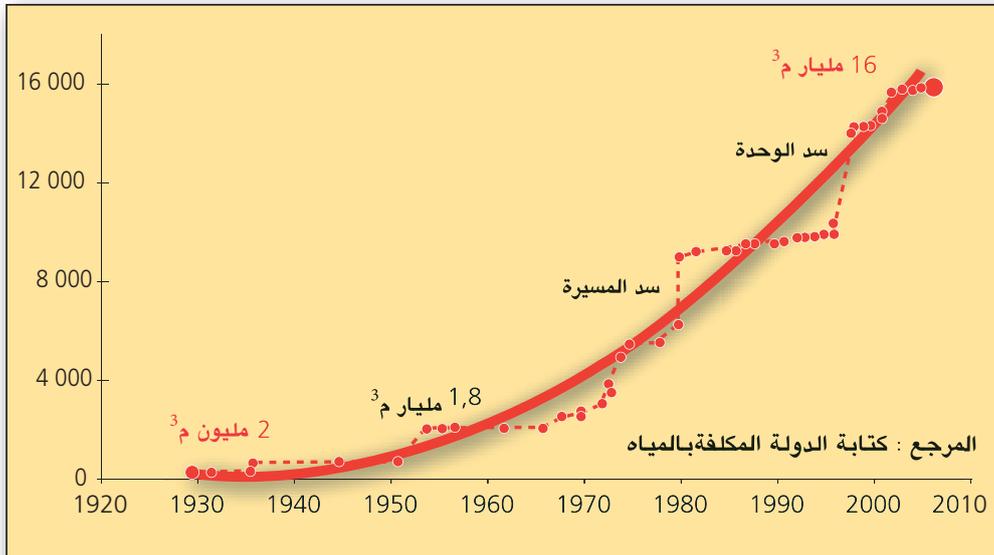
الموارد المائية



تمت حاليا تعبئة 13 مليار م³ من المياه موزعة كالتالي :
 - 10 مليار م³ من مياه السطح، أي 77% من الحجم الإجمالي
 - 3 مليارات من المياه الجوفية، أي 23% من الحجم الإجمالي.
 من بين مجموع 13 مليار م³ المعبأة، 88% تستغل مباشرة في الفلاحة، أي ما يعادل 11,5 مليار م³ من بينها 9,2 ناتجة عن مياه السطح و2,3 من المياه الجوفية.
 تقدر المياه المستعملة بـ 600 مليون م³ / سنة، أقل من 5% من بينها تتم معالجتها، الشيء الذي يبرز مدى الجهود المنتظر بذله لتصفية واستغلال المياه المستعملة

يتوفر المغرب على 113 سدا، تصل طاقة التخزين بها إلى 16 مليار م³ في المجموع

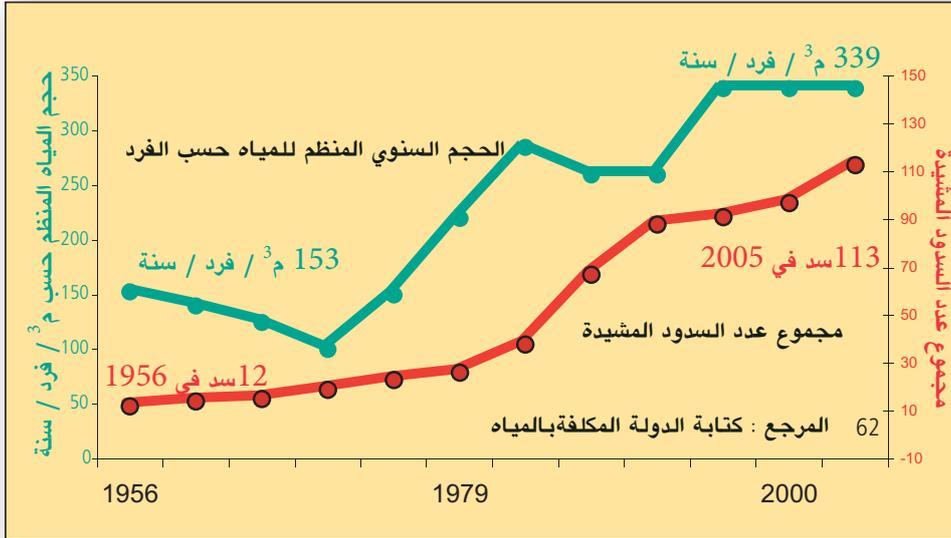
طاقة التخزين للسدود



بذل المغرب جهودات كبيرة في ما يخص تعبئة مياه السطح، ارتفعت سعة تخزين السدود الكبرى من 1,8 مليار م³ غداة الاستقلال إلى حوالي 16 مليار م³ حاليا

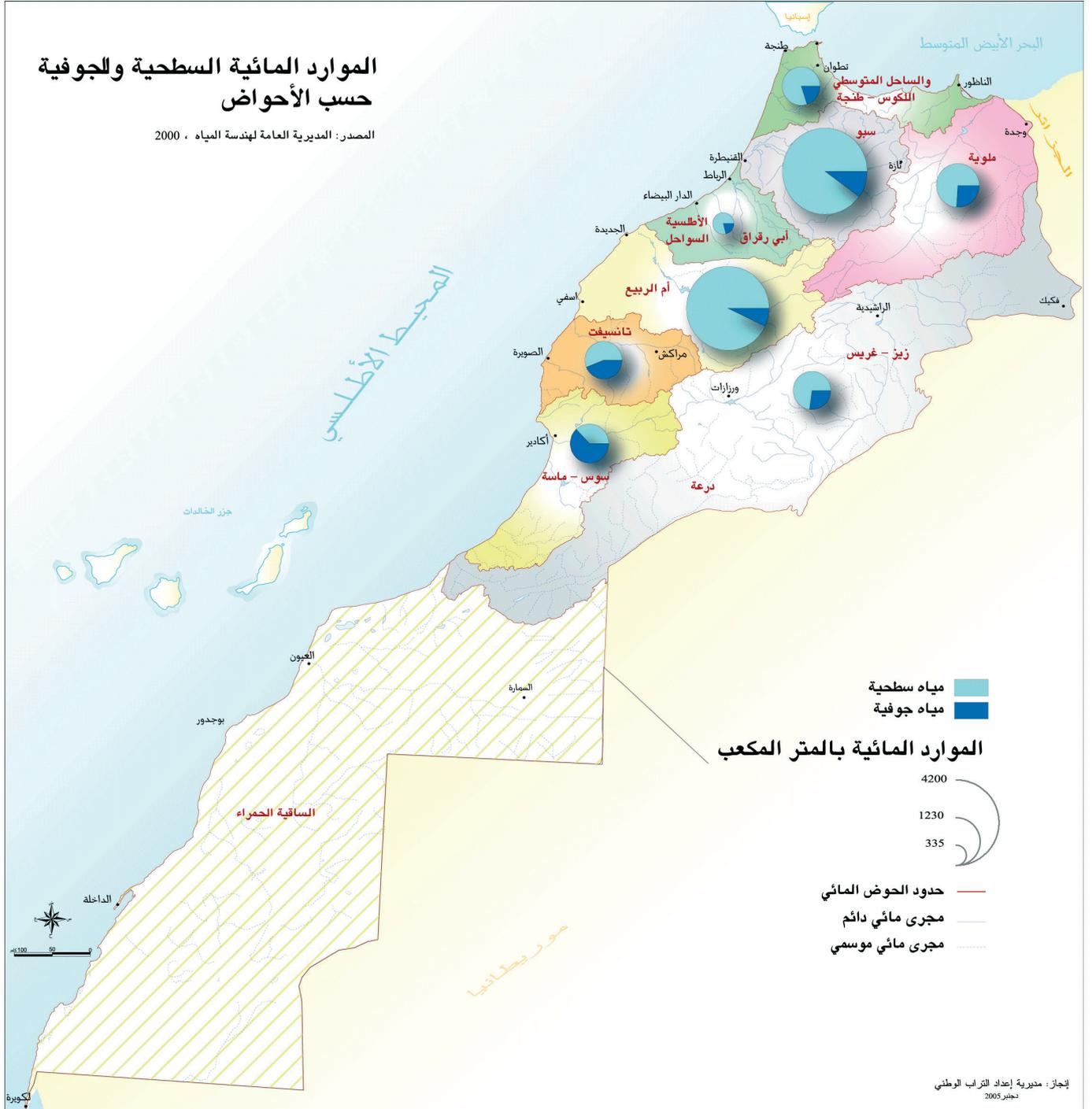
تزايد الحجم السنوي المنظم للمياه حسب
الفرد بأكثر من الضعف رغم أن عدد الساكنة
تضاعف 3 مرات

الحجم السنوي المنظم للمياه
حسب الفرد



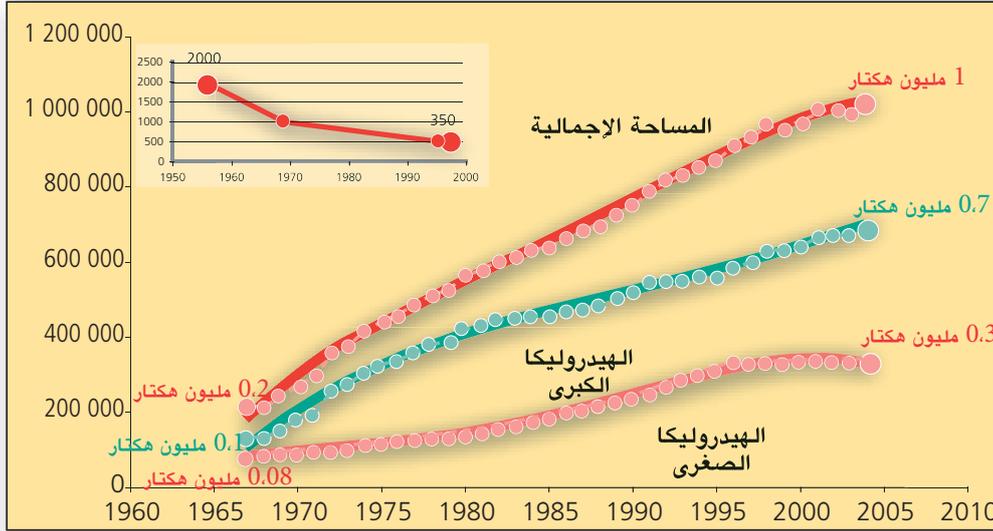
الموارد المائية السطحية والجوفية حسب الأحواض

المصدر: المديرية العامة لهندسة المياه ، 2000



المساحة المهيأة من طرف الدولة تضاعفت 5 مرات خلال 40 سنة. الهيدروليكا الكبرى تمثل 3/2 من تلك المساحة

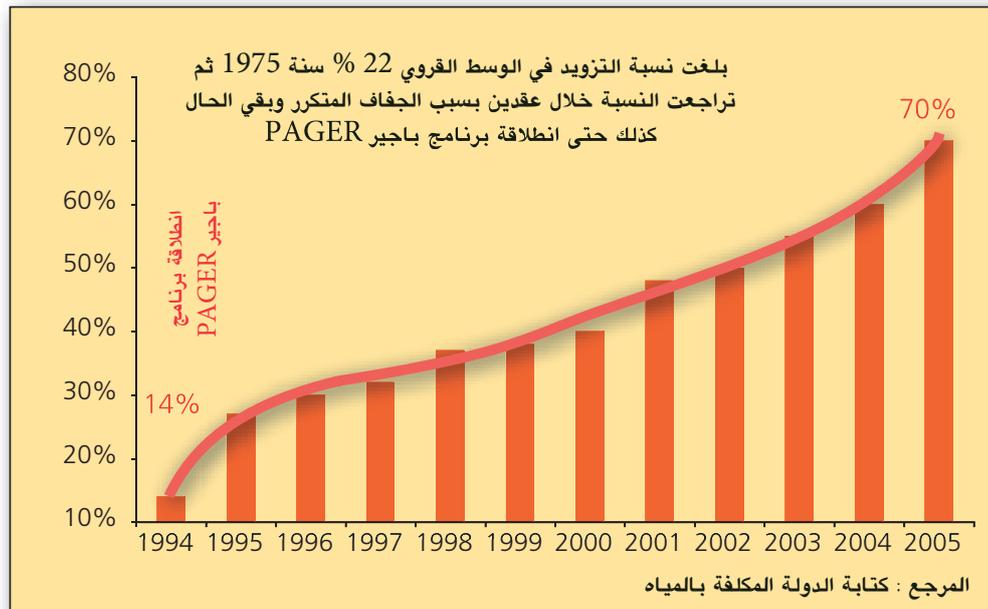
تطور مجموع المساحات المهيأة من طرف الدولة بالهكتارات



تحسنت المساحة الإجمالية السنوية بنسبة 120% ما بين 1961 و 2003 حيث غطت 1,4 مليون هكتار. بالمقابل، سجلت المساحة الفلاحية الصالحة نموا بمقدار 85% خلال نفس الفترة (9 مليون هكتار سنة 2003). بذل أكبر مجهود في الهيدرولييات الكبرى التي تمثل 52% من مجموع المساحة المسقية سنة 2003 مقابل 18% فقط سنة 1961.

ضاعف برنامج باجير (PAGER) حجم ولوج الساكنة القروية للماء الشروب أربع مرات خلال 10 سنوات

تطور نسبة التزويد بالوسط القروي (برنامج PAGER)

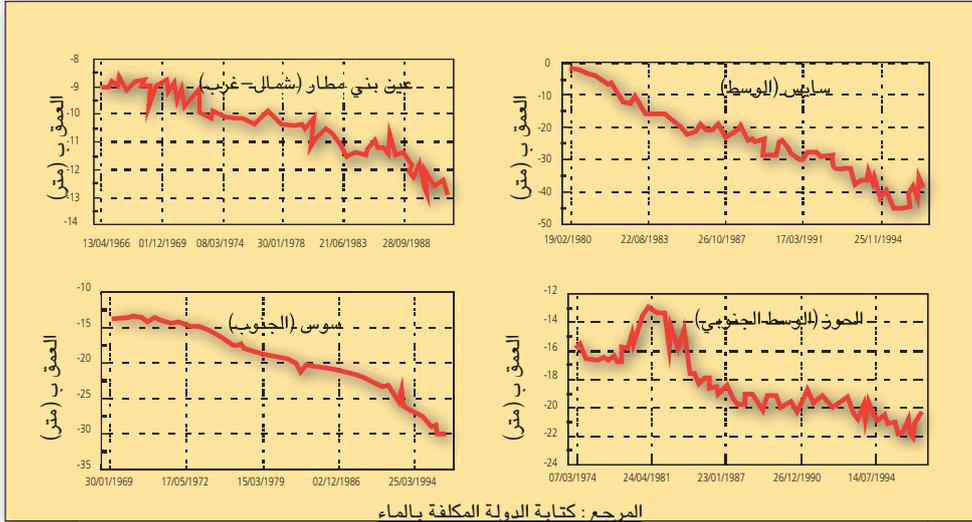


14% فقط من الساكنة القروية استفادت من الماء الشروب سنة 1994. لسد هذا العجز أعطيت سنة 1995 انطلاقة برنامج PAGER الذي يروم تزويد قرابة 31 000 مجموعة سكنية (دواوير)، أي ما يعادل 11 مليون نسمة. وأسفر البرنامج عن نتائج ملموسة في ما يخص نسبة ولوج الساكنة القروية إلى الماء الشروب وارتفع عدد المستفيدين إلى 50% سنة 2002، و 70% سنة 2005 زودت 16 550 مجموعة

سكنية بالماء الشروب، من الملاحظ أن 18% فقط من الأسر تم ربطها بمجاري الماء الشروب.

استغلال مفرط للمياه الجوفية

تطور المياه الجوفية



لولا تعبئة طاقات مياه السطح عبر السدود ومنشآت التخزين، التي تغطي الحاجيات الأساسية من المياه، لجف مخزون المياه الجوفية (التي عرفت انخفاضا ملموسا تحت ضغط حجم الطلب على المياه)

البيئة والتراب

حول قضايا اعتيادية كالماء والعقار يفرز التأمل على صعيد البيئة ما يلي:

- كلفة التراخي والانتظارية، كلفة الإزاحة و الفصل بين الأنشطة في الزمن والمكان، التي لا جدال غالبا في وثاقتها الذاتية، غير أن تطبيقها خارج منطق إدماج مجالي ومهيكل زمنيا لا يولد سوى ارتياح تقني وقطاعي بدون طموح حقيقي إلى دينامية فعلية للتنمية البشرية؛
 - الصراعات في استعمال المجال ونزعاته، صراعات حقوق الانتفاع وحقوق الملكية، الصراعات الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية، صراعات غالبا ما «تسوى» بمواقف اللحظة وبخواطر «نسب القوى» والظروف، تتم دائما هذه المعالجة على حساب «حكمة التوازن» التوازن الإيكولوجي، حيث يهيمن الحاضر على المرتقب، راهنا بذلك بلوغ تنمية مستدامة؛
 - تطوير آليات حقيقية للتكافلات، إعادة توازن التضامانات بكيفية أفضل، تضامن «بين جيلي» في احترام الموارد الطبيعية وتوازنها، تضامن بين مجالي وبين جهوي، تضامن على مستوى عالية/ساقلة أحواض المياه، لتوزيع أفضل لتلك الموارد، التي تمثل الإسمنت الحقيقي للارتباطات البينية، وللشعور المقتسم بمستقبل مشترك؛
 - بزوغ حكاما مرتكزة على ثقافة رباعية، ثقافة المسؤولية، والإدماج، والتعاقدية و«المحاسبية». هو ميدان حيث يكرس لا تركز أولا ثم لا مركزية هيمنة الإدماج الترابي، الذي سيفقد آنذاك معناه الضيق المنحصر في تجميع تصاميم قطاعية.
- لا يمكن رفع هذه التحديات بإصدار صيغة جديدة للأولويات، بل بكيفية عملية حيث يرتبط تقييم الهدف بعامل الزمن، مقاسا بمعيار مؤشرات ثقة، لعكس التوجهات واستنباط، من تلك المتنافرات، محفزات للتنمية المستدامة.

الأوساط الطبيعية بالمغرب

المصدر: مديرية إعداد التراب الوطني، المخطط الوطني لإعداد التراب الوطني 2003

